متوازن. لهذه الاعتبارات كلها لا نكون مجافين للحقيقة ان نستعمل كلمة «تهجير» بدلاً من «هجرة» في وصف عملية انتقال اليهود الى اسرائيل والضفة والقطاع.

ضرر الهجرة اليهودية بالامن القومي الفلسطيني، والعربي

ان هجرة اليهود المكثّفة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل والضفة الفلسطينية وقطاع غزة تضرّ بالامن القومي الفلسطيني، والعربي. فلها آثار سلبية على الحقوق الوطنية وحقوق الانسان للفلسطينيين في هذه الاراضي. فهذه الهجرة تؤدي الى زيادة الانشطة الاستيطانية اليهودية في الضفة والقطاع، ممّا تزيد في مصادرة الاراضي العربية، وتؤدي الى تشريد ابناء الشعب الفلسطيني، وتجعل من غير الممكن لهذا الشعب ان يمارس حقوقه غير القابلة للتصرّف في تقرير المصير على ترابه الوطني، وهذه الهجرة ستفضي، في النهاية، الى ضمّ المزيد من الاراضي العربية.

وثمّة مثال على ذلك، هو ما حدث للشعب العربي في فلسطين، جرّاء الموجات اليهودية المتعاقبة من الهجرة التي حدثت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبله، والتي أدّت الى طرد الفلسطينيين من ديارهم، والى تشريدهم من على أراضيهم، والى الحلول محلهم. ان ذلك ما يحدث الآن أيضاً.

ومبعث تهديد الهجرة اليهودية الى اسرائيل للأمن القومي الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، هو ان اكتظاظ اسرائيل بالسكان، جرّاء هذه الهجرة المتدفّقة والمتنامية، سيعزّز لديها التوسّع الديمغرافي، والاقليمي، طبعاً على حساب الاراضي المجاورة، اراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان.

لقد شهد التاريخ البشري، ولا يزال يشهد، دولاً غنية وقوية وكبيرة تحدّد الهجرة اليها من اجل المحافظة على أمنها القومي؛ اذ ان اعتبارات طاقة الاستيعاب لدى الدول والخوف من الاهتزاز الاقتصادي، والاجتماعي، ومن تغيّر البنية السكانية جراء الهجرة، عوامل جوهرية في تحديد عدد المهاجرين الى دول أخرى. وبالتالي، فسيشكل خطراً جسيماً على الأمن القومي للمنطقة حشر مليون مهاجر يهودي في اسرائيل والضفة والقطاع، وهي كلها تشكل رقعة أرض صغيرة نسبياً، لأن هذه الهجرة ستعني، بالضرورة، تجنيد مئات الآلاف من الجنود في دولة هي، أساساً، دولة عسكرية، وتحقيق النزعة التوسّعية عندما تضيق الاراضي التي يقيمون عليها بهم.

حقوق الآخرين ينبغي ألاّ تنتهك

في عملية الهجرة اليهودية تستعمل حجة حرية الانسان في الهجرة. ان أيجاد حلول انسانية لقضايا حقوق الانسان ينبغي ألاّ يكون على حساب الشعوب الاخرى وحقها الاصيل غير القابل للتصرّف في تقرير المصير والعودة وممارسة سيادتها على ترابها الوطني. ان حرية الهجرة لا تعني حرية احتلال أرض الآخرين واخراجهم من ديارهم. وان أمن دولة لا يجوز أن يقوم على أساس حرمان شعب من أمنه ودياره ووطنه. وان حق الانسان في حرية التنقّل والهجرة لا يعني، ويجب ألاّ يعني، ان يكون على حساب شعب هو صاحب الارض. وممّا يتعارض مع القانون الدولي والمواثيق الدولية والعدل ان يكون حلّ مشكلة شعب، أو اناس، على حساب حقوق شعب آخر. فالمهاجرون اليهود الجدد لا بدّ ان يحلّوا محلّ السكان الفلسطينيين الاصليين الذين سيُحملون على التهجير الى أماكن أخرى، كما حدث لأبناء الشعب الفلسطيني الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٦٧، فأصبحوا لاجئين مشرّدين مشتتين.